وجوداتها ليست كذلك لان الشيء لا يكون قابلا للنقص
وللنقص وفيه نظر لان من قال وجود للحقائق عليها
كيف ساقص كلامه بانها قابلة له ومنها ان الماهيات
متخالفة والوجود مشترك من حيث المعنى
لما مر من الدليل والمشترك بين امور متخالفة لا يكون
عينها لمنع ما به التخالف عن ذلك وفيه نظر
لان الاشتراك غير مسلم عند الاشعري والدليل عليه
مزيف وعلى تقدير صحته فانما دل على اشتراك الوجود
المطلق لا الوجودات الخاصة ولا يلزم من كونه مشتركا
اشتراك الوجودات كما انه لا يلزم من كون مطلق الماهية
مشتركا بين الماهيات اشتراكها لا يقال هذا الوجه
ينافي العينية لا الجزئية فليكن الوجود جزءا لانا هذا
لم يذهب اليه احد فالاشتغال بدفعه لا يجدي واما
في الواجب فقد ذكروا ايضا وجوها منها ان الوجود
في الواجب ان لم يكن زائدا كان الواجب هو الوجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)